

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
دبلوم عام ٢٠٠٤ م

تنمية المشروعات المغيرة في مصر

بحث مقدم إلى معهد التخطيط القومي
لاستكمال نيل درجة الدبلوم العالي
دبلوم عام ٢٠٠٤ م

مقدم من
الباحثة / أمال أحمد حسونة
وزارة الخارجية - قطاع التعاون الدولي

تحت إشراف
الأستاذة الدكتورة / فادية عبد السلام

قال تعالى :

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون

﴿صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ﴾

”شكراً وتقدير“

الحمد لله تعالى الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا البحث وإنجاز هذا العمل المتواضع من أجل وطني العزيز ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والعرفان لكل من عاونني وساهم في الخروج بهذا البحث إلى النور، وأخص بالشكر وخالص تحياتي وتقديري لجميع الأساتذة أعضاء الهيئة العلمية وجميع العاملين بمعهد التخطيط القومي على الجهد والعطاء

الذي بذلوه طوال العام،

وخاصة

الأستاذة الدكتورة/ فادية عبد السلام

المشرفة على البحث

فهرس

الصفحة	الموضوع	م
٢		مقدمة
٤ - ٣		تمهيد
٥		الفصل الأول
٩ - ٦	ماهية المشروعات الصغيرة	
١١ - ١٠	أهمية المشروعات الصغيرة	
١٧ - ١٢	تعريف الصناعات الصغيرة بمصر ودول العالم	
٢٠ - ١٨	الفصل الثاني الصناعات الصغيرة والعالم	
٣١ - ٢١	الدروس المستفادة من التجارب الدولية	
٣٤ - ٣١	الفصل الثالث واقع المشروعات الصغيرة في مصر	
٣٦ - ٣٥	الخطة القومية المقترحة للنهوض بالصناعات الصغرى	
٣٧	خاتمة الوصيات الملاحق قانون المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المراجع	م

على مدار التاريخ الصناعي، كانت الصناعات الصغيرة هي النواة التي تبلورت حولها معظم الصناعات الكبرى والإستراتيجية ، ومن خلالها اتسعت دوائرها وتنوعت منتجاتها لاعتبارها نقطة الشروع في حركة التصنيع وتفعيتها، ولها يرجع الفضل فيما وصلت إليه من تطور واتساع. لهذا فإن البلدان الصناعية تعرف بأن قوة المؤسسات الكبرى تعتمد على حيوية المشاريع المساعدة صغيرة الحجم والتي تسهم معها في تعظيم قدرتها الإنتاجية الخاصة، ونظراً لأهمية قطاع الصناعات الصغيرة بدأت البلدان المختلفة في وضع سياسات قومية لصالح هذا القطاع. واتخذت هذه السياسات عدة محاور منها تقليل كلفة رأس المال وخفض الأعباء المالية والاجتماعية والإدارية، وتشجيع وتطوير تجديد الصناعات القائمة وتحفيز إنشاء صناعات جديدة.

وتشير الدراسات الحديثة، إلى أن حسن استثمار رؤوس الأموال في مشروع صناعي صغير يحقق فرص عمل أكثر من استثمار نفس المبلغ في مشروع صناعي كبير. وهذه الحالة لها أهمية متميزة في مصر، ذات الفائض من الأيدي العاملة مقارنة بندرة ملحوظة في رأس المال، وبالتالي من أدوات مكافحة البطالة هو تعزيز مكانة هذه الصناعات مع الحد من العمل غير المنظم، بالإضافة إلى دورها وإسهامها في التوزيع العادل للدخل والقوة الشرائية والتوزيع المتوازن للعملة بين الصناعات الاقتصادية المختلفة.

وكما أشرنا فإن المشروعات الصغيرة تعتبر من أكبر مصادر توفير وخلق فرص عمل حقيقة متنوعة ودائمة. وقد أوضحت إحدى الدراسات الأمريكية أنه في الفترة ما بين عام ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٥، سوف توفر ما يقرب من مليار فرصة عمل تركيزها الأساسي في المشروعات الصغيرة، خاصة بعد انهيار القطاعات الصناعية الضخمة المملوكة للدول، وأيضاً بعد عمليات الخصخصة في المشروعات الصغيرة والتي شملت أكثر من ٤ دول في العالم ذات الأنظمة الاشتراكية أو الماركسية سابقاً، بالإضافة إلى ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٤ حيث فقدت الشركات الكبيرة ما بين ٦-٤ ملايين وظيفة، بينما توفّرت ٢٤ مليون وظيفة جديدة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمثل ٩٨ % من مجموع فرص العمل الجديدة في الولايات المتحدة و في نفس الفترة.

(١) المصدر : مجلس الشعب والشوري دور الإنعقاد العادي الثالث والعشرون لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة التقرير النهائي في ٢٠٠٣

١. مشكلة البحث

رغم أن الصناعات الصغيرة كانت على مر التاريخ النواة التي تمحورت حولها معظم الصناعات الكبرى إلا أن هذه الصناعات تعانى العديد من المشاكل والمعوقات التي تتطلب جهود للتغلب عليها ولذلك فإن مشكلة البحث تكمن في وجود مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مجال الاقتراض من البنوك وارتفاع سعر الفائدة وعملية التسويق .

٢. أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى الدور المنوط الذى تقوم به الصناعات الصغيرة في دفع عملية التنمية الاقتصادية وإتاحة فرص العمل لكافة التخصصات وكافة مستويات المهارات مما يسهم إسهاماً مباشراً في مكافحة البطالة والمساهمة في الناتج القومى . وتأتى أهمية هذا البحث في ظل تزايد الاهتمام المصرى بالمشروعات الصغيرة وإقرار قانون خاص لهذه الصناعات من جانب السلطة التشريعية في ٢٠٠٤ وهو ما يجعل هذه الدراسة لها أهمية من الناحية التطبيقية وأنها تناهى موضوع مطروح في الوقت الراهن على كافة الأوساط المصرية التشريعية والتنفيذية.

٣. حدود البحث

يتناول البحث الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٤ باعتبار أن هذه الفترة شهدت مجموعة من المتغيرات الدولية والتحول الاقتصادي في بعض الدول مما أدى إلى الاهتمام بهذه المشروعات ودراسة تجارب الدول الأخرى حتى نستطيع الوقوف على ما هي التحديات التي تواجهنا في ظل عصر المنافسة الكاملة وما هي الفرص المستقبلية التي نستطيع أن ننهجها وتناسب التقنيات المصرية.

٤. أهداف البحث

دراسة المعوقات والمشكلات التي تعوق انطلاق الصناعات الصغيرة.
دراسة وسائل تنمية الصناعات الصغيرة بمصر .
دراسة دور الصناعات الصغيرة علي عمليات التنمية والتطوير الاقتصادي .
دراسة مقارنة لبعض تجارب الدول المتقدمة والدول النامية والوصول إلى أفضل الوسائل لتحقيق الهدف من هذه الصناعات.

٥. منهج البحث

استخدم فى هذا البحث المنهج القائم على الاستبطاط المنطقي والاستقراء التاريخى على أساس الأخذ بتجارب الدول الأخرى كما استخدم منهج التحليل الوصفي فى تحليل اثر الصناعات الصغيرة على الاستثمار وعلى السوق المحلى والسوق العالمي.

خطة البحث

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول ويحتوى الفصل الأول تعريف المشروعات متباينة الصغر والمصغيرة والمتوسطة والأسس العلمية لوضع التعريف من حيث مدى الاحتياج إلى التعريف ونماذج للتعريف للصناعات الصغيرة فى مصر وبعض دول العالم مع عرض التعريف المتطرق إليها لكلا من وزارة التجارة الخارجية والصندوق الإجتماعى (سيدو) من الناحية الوصفية والناحية الكمية.

يحتوى الفصل الثاني على عرض بعض التجارب الدولية فى تتميمة الصناعات الصغيرة فى الدول النامية والدول المتقدمة والاستفادة بتجارب كلا منها فى تتميمه الصناعات الصغيرة بمصر ، وبعض نماذج عالمية لدور الحكومات فى تشجيع الصناعات الصغيرة وخاصة فى دول التحول الاقتصادي والمعوقات الرئيسية فى تلك الدول وأولويات تتميمه هذه الصناعات على المستوى الوطنى.

يتناول الفصل الثالث معوقات تتميمه المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعرض فيه مختلف المعوقات التى تواجه تتميمه الصناعات الصغيرة فى مصر والتى تتمثل فى المعوقات التمويلية من حيث صعوبة الحصول على التمويل المناسب نتيجة ضعف البنية القائمة على تقديم الخدمات التمويلية وانصراف معظم البنوك عن التعامل مع قطاع المشروعات الصغيرة والمعوقات الفنية والتسويقية والإدارية والمؤسسية مع اقتراح بعض الحلول للتغلب على المعوقات للنهوض بعجلة التنمية وبعض المقترفات لخطة القومية التى تسعى الحكومة لوضعها للنهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٥ التى تضم : تيسير التمويل ، تتميمه الكوادر البشرية وتوفير التكنولوجيا وتحفيظ القيود الإجرائية.

وأخيرا يتم عرض ما توصل إليه البحث من نتائج .

النَّجْلُ الْأَوَّلُ

الشَّرِيكُ الْمُنْتَهِيٌّ

الْمَاهِيَّةُ الْأُولَى